# محددات الطلب على القروض الاستهلاكية في قطر

# Determinants of Demand for Consumption Debt in Qatar

عبيد الله محجوب عبيد الله * [1]، عبد الرحمن المري[2] ، ريان زايد[3]

[1] مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر (قطر)، ebaidalla@qu.edu.qa

[2] مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر (قطر)، abdulrahman.almarri@qu.edu.qa

[3] مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر (قطر)، rzaied@qu.edu.qa

تاريخ الإرسال:2023/05/22 تاريخ القبول: 2023/06/01 تاريخ النشر: 2023/06/09

**ملخص:** في ضوء التوسع الكبير الذي شهدته القروض الأسرية في قطر في الآونة الأخيرة، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في الطلب على القروض الاستهلاكية. باستخدام بيانات مقطعية جُمعت من 246 مشاركًا واعتماد أساليب الاقتصاد القياسي، توصلت الدراسة إلى أن نسبة الذين حصلوا على قروض استهلاكية بلغت 63% من إجمالي العينة، مما يشير إلى انتشار ظاهرة القروض الاستهلاكية في المجتمع القطري. كما أظهرت النتائج أن معظم المتغيرات تلعب دوراً مهماً في الطلب على القروض الاستهلاكية، حيث يؤثر كل من الجنس، والحالة الزواجية، ومستوى الدخل بشكل ايجابي ومعنوي على الطلب على القروض، مما يعني أن الذكور المتزوجين وذوي الدخل الأعلى هم الأكثر اقبالاً على القروض الاستهلاكية. ومن ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى أن متغيرات حجم الأسرة والإدارة المالية وتوقع المخاطر المالية تؤثر سلباً في الطلب على القروض، مما يشير إلى أن الأفراد الذين ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم، ويديرون أموالهم بشكل مناسب ويتجنبون المخاطر المالية يتجهون بشكل أقل لطلب القروض الاستهلاكية.

**الكلمات المفتاحية:** القروض الاستهلاكية، القروض الأسرية، نموذج بروبت، نموذج هيكمان، قطر.

**تصنيف JEL:** D10, D14, R20, C81

**Abstract :** *In light of the remarkable expansion of household debt in Qatar, this study aimed to identify the factors influencing demand for consumption debt. Using cross-sectional data collected from 246 participants and adopting econometrics methods, the study revealed that 63% of participants received consumption debts, indicating the prevalence of consumption debt phenomenon in Qatari society. The results also indicated that gender, marital status, and income have a positive and significant impact on consumption debt, indicating that married males with higher incomes are more likely to seek loans. On the other hand, the study found that family size, financial management, and financial risk perception have a negative and significant impact on consumption debt, suggesting that individuals belonging to larger families, managing their finances appropriately, and avoiding financial risks are less likely to apply for consumption loans.*

***Keywords:*** *Consumption debt; Household Debt; Probit model; Heckman model, Qatar*

**Jel Classification Codes** : D10, D14, R20, C81

* المؤلف المرسل

**توطئة**

حُظي موضوع القروض الاستهلاكية باهتمام مُقدر من الباحثين وواضعي السياسات في العقود الأخيرة، وذلك بسبب التوسع الكبير في القروض الأسرية وما ترتب عليها من أزمات مالية وعدم استقرار اقتصادي في كثير من دول العالم. تؤدي القروض الاستهلاكية إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية على الأسر، وتؤثر في الاستهلاك المستقبلي ورفاهية الأجيال القادمة. فمن ناحية اقتصادية يؤدى التوسع في القروض الاستهلاكية إلى قلة الادخار والاستثمار ومزاحمة القروض الاستثمارية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والانتاجية، ومن ثم التأثير السالب على النمو الاقتصادي (ديركن وجونسون، 2002). كذلك تؤدى القروض الى آثار سالبة على القطاع المصرفي، تتمثل في انخفاض نسبة السيولة نتيجة التعثر في ارجاع الديون، ومن ثم تحجيم دور المصارف في تمويل القطاعات الانتاجية (دوبي وسونقن 2015 ؛ جاريجا هدلوند، 2020). أما من الناحية الاجتماعية، فإن القروض كوسيلة للإنفاق واقتناء السلع الفاخرة تؤدي إلى عدم العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأسري وارتفاع معدلات الطلاق والمشاكل الصحية والبطالة (بالمر، 2006؛ سويت وآخرون، 2013؛ أوكسانين وآخرون، 2015). ومن ناحية نفسية، فإن المشاكل المرتبطة بالقروض الاستهلاكية والشخصية تسهم في تعميق المشاكل النفسية مثل الاكتئاب والقلق والتوتر، مما يترتب عليه سوء التخطيط المستقبلي (تورونين وهيلامو، 2014؛ وشين وآخرون، 2014؛ وارث وآخرون، 2019).

بفضل تطور الجهاز المصرفي وتزايد عدد المؤسسات التمويلية المتخصصة كالمصارف وشركات البيع بالتقسيط والتسهيلات المالية وارتفاع الدخل الأسري، شهدت القروض الاستهلاكية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للأفراد والأسر في قطر توسعاً ملحوظاً في الآونة الاخيرة[1]. تشير الإحصاءات الرسمية إلى زيادة مُطّرِدَة في القروض الاستهلاكية، بلغت بنهاية 2021 حوالي 160.3 مليار ريال، وبمعدل زيادة سنوية وصلت حوالي 8.8% مقارنة بالعام 2020 (مصرف قطر المركزي، 2022). مثّلت القروض الاستهلاكية في قطر بنهاية العام 2021 حوالي 14% من إجمالي القروض المحلية الممنوحة و البالغة نحو 1.15 تريليون ريال. كما يلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص مقارنةً بالدول العربية الأخرى، حيث بلغت نسبة الائتمان الممنوح بواسطة المصارف للقطاع الخاص في قطر حوالي 138% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 (البنك الدولي، 2022).

**مشكلة البحث**

تُعد ظاهرة القروض الاستهلاكية من أكثر القضايا التي تؤرق متخذي القرار في قطر، وذلك لما يترتب عليها من سوء استغلال للموارد المتاحة وهدر الطاقات الكامنة. كذلك ينجم عن القروض الاستهلاكية كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في الإسراف والمغالاة، والاعتمادية على الدولة والتنافس الاجتماعي غير المرغوب وانتشار ظاهرة شراء السلع الكمالية والاستهلاك التفاخري، وقلة الادخار وبالتالي إضعاف إمكانيات الاستثمار، فضلاً عن مشكلات العجز عن السداد وعدم الاستقرار الأسري. رغم التوسع الكبير في القروض الاستهلاكية في قطر تظل العوامل المؤثرة فيها والمعلومات عن حجمها وتطورها غير معلومة. عليه، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نمط وتطور القروض الاستهلاكية، ومن ثم دراسة العوامل المؤثرة في الطلب على القروض الاستهلاكية.

**أهداف البحث**

بناءً على ما تقدم ذِكره، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نمط وتطور القروض الاستهلاكية في قطر، ومن ثم دراسة العوامل المحددة للتوسع في القروض الاستهلاكية. وبصورة أكثر تفصيلاً، يهدف البحث إلى الآتي:

1. التعرف على تطور القروض الاستهلاكية في قطر وأوجه إنفاقها.

[1] يقصد بالقروض الاستهلاكية كل الاموال المقترضة بغرض شراء الحاجات الاستهلاكية المعمرة (مثل شراء أثاث منزلي) وغير المعمرة (المأكل والملبس والتعليم، السياحة الخ). وعادة يكون الاقتراض من مؤسسات مالية نظير فائدة معينة.

2. تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في زيادة الاقبال على القروض الاستهلاكية في قطر مثل: (الحالة الزواجية، مستوى دخل الأسرة، عدد أفراد الأسرة، العمر، والوضع الوظيفي).
3. تقديم حلول عملية لتقييد ظاهرة التوسع في الاقتراض الاستهلاكي، بهدف تشجيع الأفراد على الاستثمار في المشروعات المنتجة لضمان رفاه الأجيال القادمة وتحقيق التنمية المستدامة كهدف استراتيجي قومي.

**أهمية البحث**

تتمثل أهمية هذا البحث في عدة جوانب. أولاً، معرفة محددات القروض الاستهلاكية يساعد متخذي القرار من خلال تقديم توصيات عملية تساعد في كبح جماح التزايد في القروض الاستهلاكية، ومن ثم تنفيذ السياسات ورسم الخطط التي تهدف الى توجيه الموارد بما يتفق مع الأولويات التنموية للدولة الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة (رؤية قطر الوطنية (2030)، 2008). ثانياً، رغم توسع القروض الاستهلاكية في قطر وتعدد آثارها السالبة وتزايد مشكلة عدم السداد في الآونة الأخيرة، هنالك ندرة في البحوث التي تتناول هذه الظاهرة في دولة قطر بصفة خاصة، ودول المنطقة بصفة عامة، وبالتالي تغطي هذه الدراسة فجوة مهمة في الأدبيات ذات الصلة بموضوع القروض الاستهلاكية. أخيراً، بما أن الظاهرة متعددة الابعاد، تعتمد هذه الدراسة مدخلاً كمياً مما يساعد في تحديد الأثر الجزئي لكل العوامل المحتملة، ويعدّ هذا مدخلاً نادراً في مقاربة هذه الظاهرة خصوصاً في الأكاديمية العربية.

## 1. الإطار النظري والدراسات السابقة

### 1.1. مفهوم القروض الاستهلاكية

يُعرّف القَرض الاستهلاكي بجميع الأموال التي تُطلب من مؤسسات التمويل (مثل البنوك التجارية وصناديق الإقراض) بغرض تغطية الاحتياجات الاستهلاكية المباشرة كشراء سلع استهلاكية معمرة وغير معمرة والانفاق على التعليم والصحة والزواج والسكن وغيرها، بالإضافة الى تمويل القروض السابقة التي أُستخدِمت لنفس الأغراض. وتتخذ القروض وسائل وأنواع متعددة يمكن حصرها في نوعين أساسين: التمويل النقدي المباشر وتمويل الحساب المفتوح.

**الاقتراض المباشر**

يقصد به الحصول على قرض نقدي من المؤسسات المالية لشراء سلعة معينة، مقابل سعر فائدة يحدد مسبقاً. عادة يكون القرض النقدي بضمان معين مثل راتب المقترض او أي أصل من أصوله الثابتة او المنقولة، وإذا لم يفي المقترض بسداد الدفعات المطلوبة في الأجل المحدد فيجوز للمقرض/ المؤسسة المانحة مصادرة الأصول المضمونة.

**اقتراض الحساب المفتوح (الاقتراض الائتماني)**

اقتراض الحساب المفتوح ويعرف ايضاً باسم الائتمان المتجدد هو اتفاق مالي بين المقرض (المؤسسة المالية) والمقترِض، يسمح للأخير بالوصول للتمويل المطلوب لشراء السلع ودفع الفواتير بشكل متكرر حتى حد أقصى معين وفترة زمنية محددة، وبمجرد أن يبدأ المقترض في سداد الدفعات للحساب يصبح المال متاحًا للسحب مرة أخرى باعتباره صندوق متجدد. هذا النوع من التمويل ينتشر في الدول التي تملك مؤسسات مالية متقدمة وغالباً يكون في صورة بطاقات الائتمان، حيث يستطيع المستهلك استخدامها في الشراء عند نقاط البيع في حدود سقف الائتمان المسموح به، وطالما أنه يسدد الدفعات المستحقة في الوقت المحدد و حسب الاتفاق. وفي معظم الحالات، تكون القروض المفتوحة بدون فوائد، ويتم فَرض فائدة معينة اذا كان المقترض غير قادر على سداد قيمة القرض بحلول تاريخ الاستحقاق[2].

[2] يسود النوعان من القروض في دولة قطر، وحسب الممارسة تشمل القروض الاستهلاكية: قرض شخصي، قروض التقسيط، قرض سيارة، بطاقات ائتمان، قروض زواج، شراء أثاث منزلي، السياحة والسفر، الخ.

### 2.1. الاطار النظري لمحددات القروض الاستهلاكية

من الناحية النظرية هناك عدد من المداخل التي حاولت التأطير النظري للعوامل المؤثرة في الطلب على القروض الاستهلاكية من زوايا مختلفة: اقتصادية واجتماعية ونفسية، وذلك بفضل تداخل هذه العوامل وتأثيرها على سلوك الاستهلاك والاقتراض. في علم الاقتصاد وجد موضوع القروض الأسرية اهتماماً مقدراً منذ بداية القرن العشرين، وذلك نسبة لارتباط القروض الأسرية مع عدد من المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك والدخل والرفاه العام. يُعد ارفينج فيشر (1930) من أوائل الاقتصاديين الذين تناولوا موضوع الاقتراض، حيث يرى أن مستوى الاستهلاك يؤثر بصورة كبيرة على قرار الاستدانة. بمعنى أن قرار الاقتراض يعتمد في الأساس على حجم استهلاك الأسرة، فكلما زاد الانفاق الاستهلاكي مقارنة بالدخل، كلما زادت نزعة الافراد تجاه القروض الاستهلاكية لغلق الفجوة بين الدخل والانفاق. لاحقاً، طوّر كل من موديلياني وبرومبرج (1955) فرضية دورة الحياة، التي تفترض أن الأسر في بداية حياتها وبسبب تزايد الاحتياجات، يكون لديها رغبة أو مستوى استهلاك أعلى من دخلها الحالي، مما يضطرها الى الاقتراض. وفي نسخة مطورة لهذه الفرضة يقترح أندو وموديلياني (1963) أن الأفراد يدخرون في سن مبكرة من حياتهم، وتتراكم ثروتهم في منتصف العمر، وفي عمر التقاعد يلجأون الى إنفاق مدخراتهم التي جمعوها في منتصف أعمارهم. وبالتالي فان الفجوة في الدخل في السن المبكرة من حياة الأفراد يمكن تمويلها عن طريق الاقتراض الاستهلاكي، الذي يُسدد من خلال الدخل المستقبلي. وبالتوازي مع ذلك، طوّر الاقتصادي الأمريكي الشهير ملتون فريدمان (1957) فرضية الدخل الدائم، التي ترى أن الأفراد يبنون قرارات إنفاقهم على دخلهم المتوقع وليس الدخل الجاري، وهو ما يعرف بمفهوم الدخل الدائم. عليه، وفقاً لنظرتي دورة الحياة والدخل الدائم يُنظَر الى الاقتراض الاستهلاكي كوسيلة لاستقرار الاستهلاك وأن الأسرة تلجأ للاقتراض عندما يكون مستوى دخلها أقل من إنفاقها الاستهلاكي، وبالتالي فان حجم الانفاق الاستهلاكي ومستوى الدخل يعتبران من أهم المحددات الاقتصادية للقروض الاستهلاكية وفقاً لهاتين النظريتين.

### 3.1. الأدبيات السابقة حول محددات القروض الاستهلاكية

وبالنظر الى الدراسات التطبيقية السائدة في موضوع القروض الاستهلاكية، نجد ان معظمها اعتمد على فرضيتي دورة الحياة والدخل الدائم، و انصب اهتمامها على الدول المتقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة، وذلك بفضل تطور نظم الدفع والمؤسسات المالية في تلك الدول مقارنة بالدول النامية، فضلاً عن ارتفاع الدخل وانتشار التسهيلات الائتمانية بكل أنواعها. كذلك نجد ان معظم الدراسات الموجودة تناولت هذه الموضوع من عدة زوايا، فبعضها ركز على الفئات العمرية مثل الطلاب والشباب، والبعض الاخر على استخدم بيانات كلية (على مستوى الاقتصاد القومي). وتماهياً مع أهداف دراستنا، سنركز على مراجعة الادبيات حول قروض الاستهلاك من جانب الأسر والافراد، ولا سيما الدراسات التي استخدمت بيانات مقطعية (مسح ميداني). واذا اتبعنا طريقة تسلسلية في مراجعة هذه الدراسات على مر العقود الثلاثة الماضية نجد ان من أهم البحوث تلك التي أجراها هيرا (1990) لتحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسببة لمشاكل الديون بين الأسر الاسكتلندية باستخدام بيانات كمية من عينة مكونة من 404 أسرة خلال الفترة 1984-1987. وباعتماد تحليل التباين وجدت الدراسة أن حوالي 70% من الأسر تقع تحت وطأ الديون وأن ديونها تعادل 50% او أكثر من إجمالي دخلها السنوي. كذلك توصلت الدراسة إلى أن الوضع الوظيفي وتعدد مصادر التمويل والحالة الزواجية و النوع الاجتماعي من أهم محددات الاقتراض الأسري. على سبيل المثال بينت الدراسة أن تعدد مصادر التمويل (مثل بطاقات الائتمان وشركات الإقراض) تشجع الأسر على التوسع في القروض ومن ثم تزيد المشاكل المترتبة على الديون.

وفي بريطانيا قام ليفينقستون ولونت (1992) بدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المحددة للقروض الأسرية باستخدام بيانات مقطعية جُمعت من 297 أسرة بريطانية خلال العام 1989. وبإتباع طريقة الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى أن العوامل النفسية لها أكبر الأثر في الطلب على القروض، بينما تلعب العوامل الاجتماعية-الاقتصادية دوراً محدوداً. حيث وجدت الدراسة أن أثر الدخل على الاقتراض كان محدوداً وليس هناك أي فروقات معنوية في الدخل المتاح بين الأسرة المقترضة وغير المقترضة، وعلى النقيض من ذلك كانت العوامل

النفسية مثل الإحساس بالسعادة والمتعة المصاحبة للاستهلاك من أهم العوامل المحفزة على الاقتراض. وفى بريطانيا ايضاً درس لي وآخرون (1992) العوامل المحددة للاقتراض الأسري في المملكة المتحدة باستخدام عينة من 420 مستجيباً شملت ثلاث مجموعات: غير المقترضين، والأقل اقتراضاً، والأكثر اقتراضاً. وباتباع طريقة نماذج المعادلات الأنية، أشارت الدراسة إلى أن حجم القروض الاستهلاكية ترتبط بالظروف الاقتصادية السيئة، وأن الأسر الأكثر اقتراضاً عادة ما تنتمي إلى طبقات اجتماعية واقتصادية متدنية و تحوز دخلاً منخفضاً ولا تمتلك منزلاً ولديها عدد أكبر من الأطفال. كما أشارت الدراسة إلى أن رغم أهمية الظروف الاقتصادية المحيطة بالأسرة في الاقبال على الديون، تلعب العوامل الاجتماعية والنفسية دوراً مهماً في الطلب على القروض الاستهلاكية.

مانركو وأوجاه (2004) قاما بدراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة في القروض الاستهلاكي في اسبانيا باستخدام مسح ميزانية الأسرة للعام (1990-1991). وباعتماد على نموذج انحدار بروبت، توصلت الدراسة إلى أن حجم الأسرة و مستوى التعليم والدخل الدائم والانتقالي من أهم العوامل التي تؤثر في رغبة الأسر الإسبانية وقدرتها في الحصول على القروض الاستهلاكية. كذلك بينت الدراسة أن الطلب على القروض يتأثر بالموقع الجغرافي لسكن الأسرة، حيث أن الأسرة التي تقطن في الأماكن المكتظة بالسكان تكون أكثر إقبالاً على الاقتراض الاستهلاكي بصفة عامة، وقروض العقارات بصفة خاصة. وبشكل عام أشارت نتائج الدراسة إلى أن نمو سوق القروض الاستهلاكية يعتمد على الزيادات المتوقعة في الدخل و التغيرات الاجتماعية والديموغرافية والمترتبة على انضمام اسبانيا الى الاتحاد الأوروبي.

وفى دراسة حديثة أجراها برانتن (2022) عن دور مواقف المخاطرة المالية والتوقعات في سلوك الاقتراض الأسري وحجم الديون في إستونيا، وباستخدام بيانات مسح استهلاك الأسرة الإستونية و طريقة انحدار بروبت واحتمالية هيكمان، توصلت الدراسة إلى أن الأسر التي تتحمل المخاطر هي الأكثر اقبالاً على طلب القروض مقارنة بالأسر التي تتجنب المخاطر. كذلك وجدت الدراسة أن التوقعات المتفائلة تجاه الدخل المستقبلي تؤدى تأثيراً إيجابياً في الطلب على القروض. كما بينت الدراسة أن الخوف من المخاطر المالية يرتبط بعلاقة عكسية مع مستوى الدخل والتعليم والوضع الوظيفي وترتبط بعلاقة طردية مع العمر؛ بمعنى أن الأفراد ذو الدخل المرتفع والأعلى تعليماً ووظيفة هم الأقل خوفاً من المخاطر، في حين أن الأفراد الأكبر سناً أكثر تخوفاً من مخاطر الاقتراض. عليه، أشارت الدراسة الى أهمية العامل النفسي المتعلق بالمواقف تجاه المخاطر في تحديد الطلب على القروض الاسرية.

وفي حالة الدول النامية ظهرت عدد من الدراسات في العقد الأخير بسبب تطور المؤسسات المالية ووسائل الدفع فيها نتيجة للعولمة والتطور المالي. فعلى سبيل المثال، أجرى إسماعيل وآخرون (2013) دراسة عن محددات القروض الشخصية في ماليزيا بستخدام عينة عشوائية مكونة من 100 أسرة. وباتباع نماذج الانحدار المتعدد، بينت الدراسة أن الوعي الإعلامي والاعتقاد الديني / الأخلاقي من أهم محددات الطلب على القروض الشخصية، بينما وجدت الدراسة أن المعرفة والإلمام بالقروض والتأثير الأسري ليست من العوامل المهمة في تحديد القروض الشخصية. وفى البرازيل أجرى ماتوس وآخرون (2019) دراسة لتحليل أثر العوامل الاقتصادية والنفسية مثل المقدرة والمعرفة المالية والعوامل الديموغرافية والنظرة المادية للاقتراض، على عينة مكونة من 1245 أسرة منخفضة الدخل في البرازيل. وباستخدام نموذج المعادلات الهيكلية توصلت الدراسة إلى أن النظرة المادية لامتلاك واقتناء السلع الرفاهية يحفز الرغبة في الطلب على القروض الاستهلاكية. كذلك بينت الدراسة أن النساء والأشخاص المتعلمين والذين لديهم عدد من بطاقات الائتمان هم الأكثر اقبالاً على طلب الديون والأكثر عرضة لمخاطر الدين.

وفي إطار الدول العربية الخليجية، تناولت دراسة خياط (2006) محددات دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي بالمملكة العربية السعودية، مستخدمة بيانات مقطعية من عينة عشوائية ضمت 1736 أسرة في مدينة جدة. وباعتماد نموذج الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى أن دخل الأسرة ومدة سداد القرض وتكلفة التمويل من أبرز العوامل المؤثرة في الاقتراض الأسري. وبصورة أكثر دقة وجد الباحث أن زيادة دخل الأسرة وطول فترة تسديد الدين تؤدى إلى زيادة الاقبال على القروض، كنتيجة مناقضة لبعض الدراسات السابقة في هذه الخصوص مثل لي وآخرون (1992).

من مراجعة النظريات والدراسات السابقة يتضح أن ظاهرة القروض الاستهلاكية تتأثر بمجموعة مختلفة من العوامل مثل الدخل والانفاق الاستهلاكي والثروة، والعوامل الاجتماعية والمعلومات الديموغرافية والموقف تجاه المخاطر. ورغم الاهتمام البحثي المتعاظم بظاهرة

القروض الاستهلاكية، مازالت هناك فجوة كبيرة في الادبيات، حيث تسعي الدراسة الحالية للمساهمة في غلقها من عدة جوانب. أولاً، نلاحظ ان معظم الدراسات السابقة ركزت على الدول المتقدمة، في حين ان هناك شح في الدراسات المتعلقة بالدول النامية والناشئة بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة. ثانياً، نلاحظ هناك اختلافات بين الدراسات في العوامل المحددة للطلب على الاقتراض، وذلك وفقاً لظروف وواقع المجتمعات والاقتصاديات التي تدرسها، مما يؤكد أهمية الدراسة الحالية وتناولها للمجتمع القطري الذى يتميز بخصوصية المجتمع والاقتصاد المتطور، بالإضافة الى بروز ظاهرة الاستهلاك الرفاهي في الآونة الأخيرة. أخيراً، هناك شح في الدراسات التي تستخدم منهج البيانات الميدانية المقطعية، حيث أن معظم الدراسات المتاحة في موضوع القروض الاستهلاكية تركز على البيانات الكلية.

## 2. المنهجية

### 1.2.مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات أولية جُمعت عن طريق الاستبيان من عينة شملت246 مبحوثاً من المجتمع القطري، خلال الفترة (ديسمبر 2022-فبراير 2023). نُشِر رابط الاستبيان من خلال منصة المسوحات الإلكترونية ( Survey Monkey) على حوالي 1000 فرد، تم الوصول إليهم بطريقة عشوائية من خلال البريد الالكتروني. بلغت مجموع الاستجابات حوالي 270 استبانة بمعدل استجابة بلغ 27%، ومن خلال المراجعة انتهينا إلى مجموع 246 استبانة مكتملة وصالحة للتحليل. غطى الاستبيان مجموعة من الأسئلة المغلقة بهدف تطوير مؤشرات رقمية لقياس المواقف تجاه القروض ومن ثَم دراسة الترابط بين متغيرات الدراسة. وبصورة أكثر تحديداً، شَمِل الاستبيان عدد من الأسئلة حول الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية للمبحوثين، بالإضافة إلى بعض الأسئلة التي تتعلق بسلوك الاستهلاك، والتفضيلات الاستهلاكية، ومواقف الأفراد تجاه القروض الاستهلاكية ونمط الاستهلاك والاقتراض.

### 1.2. منهجية البحث

لدراسة محددات القروض الاستهلاكية في قطر، اعتمدت الدراسة منهج الاقتصاد القياسي في تحليل البيانات وذلك لمعرفة الأثر الجزئي لكل متغير على حدة ومن ثم قياس أهمية متغيرات الدراسة.

**النموذج القياسي**

بالاعتماد على الدراسات السابقة (مثل: مانزكو وأوجاه، 2004؛ خياط ، 2006)، يمكن تحديد أهم محددات القروض الاستهلاكية من خلال النموذج القياسي التالي:

$$\mathrm{Debt_i} = \beta_1 + \beta_2 \mathrm{age_i} + \beta_3 \mathrm{sex_i} + \beta_4 \mathrm{mar_i} + \beta_5 \mathrm{size_i} + \beta_6 \mathrm{edu_i} + \beta_7 \mathrm{inc_i} + \beta_8 \mathrm{mang_i} + \beta_9 \mathrm{mat_i} + \beta_{10} \mathrm{risk_i} + \mu_i \qquad (1)$$

حيث Debt هو المتغير التابع يشير الى حجم القرض بالريال.

age هو عمر المبحوث بالسنوات

sex يشير إلى الجنس (ذكر=1)

mar الحالة الزواجية (متزوج=1)

hsize حجم الاسرة (عدد الافراد)

edu هو المستوى التعليمي

inc هو مستوى الدخل بالريال

mang الإدارة المالية (متغير كامن)

Mat النظرة المادية لشراء السلع والكماليات (متغير كامن)

risk موقف المبحوث تجاه المخاطر المالية (متغير كامن)

u هو حد الخطأ العشوائي للنموذج

وفقاً للدراسات السابقة فإن الأثر المتوقع لمتغير العمر والجنس غير محدد فمن المحتمل أن يكون سالباً او موجباً، اعتماداً على طبيعة مجتمع الدراسة. كذلك من المتوقع أن يكون أثر الحالة الزواجية وحجم الأسرة موجباً، بحيث أن الفرد المتزوج والذى ينتمي التي أسرة كبيرة الحجم يتوقع أن يكون أكثر ميلاً للحصول على قروض لتغطية نفقات الأسرة من مأكل ملبس وترفيه وغيره. أما أثر التعليم والدخل على الاقتراض فهو غير محدد حسب الدراسات السابقة، فمكن الممكن أن يكون موجباً او سالباً. توصلت بعض الدراسات إلى أن الأشخاص الأكثر دخلاً يميلون إلى الاقتراض بسبب ارتفاع مستوى استهلاكهم وموقفهم المالي الذى يمكنهم من استرداد الديون (مينق وآخرون، 2003؛ خياط، 2006)، بينما بعض الدراسات توصلت إلى علاقة طردية بين الدخل ومستوى القروض (باترين وكوسما، 2012). يتوقع أن يكون أثر الإدارة المالية و المخاطر تجاه القروض سلبي، باعتبار أن الأفراد الأكثر معرفة بالإدارة المالية ويتجنبون المخاطر المالية لديهم ميل أقل تجاه الاقتراض. اخيراً، يتوقع أن يكون أثر النظرة المادية للاستهلاك إيجابي، بحيث أن الأفراد الأكثر تطلعاً للسلع الكمالية في الغالب يكونون أكثر رغبة في الحصول على القروض المالية.

لتقدير المعادلة رقم (1)، تستخدم الدراسة عدد من الطرق من ضمنها نموذج بروبت ونموذج هيكمان ذو المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى العادية. أن تحليل قرارات الأفراد تجاه الاقتراض بالاعتماد على عينة شاملة تحوي مجموعتين: مقترضين وغير مقترضين كما في حالتنا قد ينجم عنه في الغالب تحيز في النتائج نسبة لوجود عدد مقدر من المبحوثين غير مقترضين. ففي هذه الحالة فان استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعادلة رقم (1) ابتداءً من المحتمل أن يفضي إلى نتائج غير متسقة. عليه فأن هذه الدراسة تبدأ باستخدام نموذج هيكمان (1979) ذو المرحلتين لاختبار التحيز المحتمل في تحديد العينة. يعتمد نموذج هيكمان على معادلتين: المعادلة الأولى الرئيسية هي معادلة الناتج (يكون المتغير التابع فيها هو قيمة الاقتراض بالريال)، أما المعادلة الثانية هي معادلة التحديد (المتغير التابع فيها هو متغير صوري- قرار الاقتراض (1/0)). ووفقاً لهيكمان (1979) من الضروري التمييز بين المعادلتين من خلال إضافة متغير أو أكثر إلى معادلة التحديد، بحيث يكون المتغير المضاف مؤثراً في قرار الاقتراض وليس في قيمة القرض. ولغرض التمييز نستخدم وجود التسهيلات البنكية كمتغير مساعد إضافي في معادلة التحديد دون معادلة الناتج. تعتمد صلاحية نموذج هيكمان على المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد (selection term)، والتي تختبر وجود مشكلة التحيز في اختيار العينة. إذا كان معامل التحديد ذو دلالة إحصائية فإن استخدام نموذج هيكمان يكون هو الأنسب في تفسير النتائج ومن ثم الاعتماد عليه، أما اذا كان غير معنوية إحصائياً يدل ذلك على عدم وجود مشكلة تحيز ومن ثم المضي قدماً في استخدام المربعات الصغرى العادية او نموذج بروبت في حالة اعتماد المتغير الصوري متغيراً تابعاً. كذلك، تستخدم الدراسة التحليل العاملي لاشتقاق بعض المتغيرات الكامنة (مثل المواقف تجاه المخاطر، والادراة المالية). تم إجراء تحليل الانحدار والتحليل العاملي باستخدام برنامج STATA 17.

## 3. التحليل والنتائج

يستعرض هذا القسم نتائج التحليل، حيث يستعرض الجزء الأول خصائص العينة الاجتماعية والديموغرافية، اما الجزء الثاني يستعرض نتائج تقدير معادلة الانحدار.

### 1.3. خصائص العينة الاجتماعية والديموغرافية

قبل عرض نتائج الدراسة نلقي بعض الضوء على أهم الخصائص الاجتماعية الديموغرافية للمستجيبين، حتى نتعرّف على الاختلافات بين شرائح مجتمع الدراسة مما يمكننا من تحليل ومقارنة النتائج. يستعرض الجدول رقم (1) الخصائص الديموغرافية والاجتماعية:

**جدول رقم (1): الخصائص الاجتماعية–الاقتصادية والديموغرافية لعينة الدراسة**

| البيان | عدد (246) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| **النوع الاجتماعي** | | |
| أنثى | 160 | 65.0 |
| ذكر | 86 | 35.0 |
| **المستوى التعليمي** | | |
| ما قبل الجامعي | 48 | 19.5 |
| جامعي | 143 | 58.1 |
| فوق الجامعي | 55 | 22.4 |
| **العمر (سنوات)** | | |
| 29-18 | 87 | 35.4 |
| 39-30 | 67 | 27.2 |
| 49-40 | 62 | 25.2 |
| +50 | 30 | 12.2 |
| **المهنة** | | |
| موظف حكومي | 155 | 63.0 |
| موظف قطاع خاص | 18 | 7.3 |
| عمل حر | 16 | 6.5 |
| طالب | 38 | 15.5 |
| بلا عمل متقاعد | 19 | 7.7 |
| **الحالة الزواجية** | | |
| متزوج | 144 | 58.5 |
| عازب | 83 | 33.7 |
| مطلق/ منفصل | 16 | 66. |
| أرمل | 3 | 1.2 |
| **حجم الاسرة (عدد الافراد)** | | |
| 5-1 | 103 | 42.0 |
| 9-6 | 104 | 42.5 |
| +9 | 38 | 15.5 |
| **متوسط دخل الاسرة الشهري (بالريال)** | | |
| 1-10,000 | 55 | 22.5 |
| 10,001-20,000 | 45 | 18.4 |
| 20,001-50,000 | 109 | 44.5 |
| +50,000 | 36 | 14.7 |
| **متوسط القروض الحالية (بالريال)** | | |
| صفر | 88 | 35.8 |
| 1-10,000 | 24 | 9.8 |
| 10,001-20,000 | 17 | 6.9 |
| 20,001-50,000 | 27 | 11.0 |
| +50,000 | 90 | 36.6 |

المصدر: بيانات الاستبيان (2022-2023)

يوضح الجدول أعلاه أن الإناث هم الأغلبية في العينة بنسبة مشاركة بلغت 65%، بينما بلغت نسبة مشاركة الذكور 35%. فيما يخص المستوى التعليمي للمبحوثين، نلاحظ أن حوالي 58% من مجموع العينة أكملوا دراستهم الجامعية، وأن 22.4% حصلوا على مستوى تعليمي فوق الجامعي، بينما بلغت نسبة الذين لم يكملوا دراستهم الجامعية حوالي 19.5%. تدل هذه النتائج على ارتفاع المستوى التعليمي وسط المشاركين في الدراسة، مما ينعكس على سلوكهم تجاه الاقتراض والاستهلاك. كذلك يوضح الجدول أن معظم المشاركين في الدراسة ينتمون لفئة الشباب، حيث بلغت نسبة المبحوثين للفئات العمرية 18-29 و 30-39، حوالي 35.4% و 27.2% على التوالي. فيما يخص الوضع الوظيفي للمبحوث، يوضح الجدول أن أغلبية المشاركين موظفين حكوميين بنسبة 63%، بينما بلغت نسبة موظفي القطاع الخاص حوالي 7%. كذلك يوضح الجدول أن أكثر من نصف العينة متزوجين بنسبة 58%، بينما يمثل غير المتزوجين حوالي ثلث العينة بنسبة 33.7%. كذلك نلاحظ أن نسبة الأسر صغيرة الحجم (1-5 فرد) والمتوسطة (6-9 فرد) بلغت 42% و 42.5% على التوالي، بينما بلغت نسبة الأسر كبيرة الحجم (أكثر من 9 أشخاص) 15.5%.

فيما يتعلق بمستوى الدخل، يشير الجدول إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة تبلغ متوسط دخولهم أكثر من 20,000 ريال قطري، مع ملاحظة أن نسبة الذين متوسط دخولهم الشهرية أكثر من 50,000 ريال بلغت 14%. أما فيما يتعلق بحجم القروض، يوضح الجدول ارتفاع نسبة المقترضين خصوصاً في الفئات العليا، حيث نلاحظ أن أكثر من ثلث العينة (36.6%) بلغت قيمة قروضهم أكثر من 50,000 ريال، مما يشير إلى ارتفاع قيمة الديون عند شريحة مقدرة من أفراد العينة.

### 2.3. خصائص المقترضين وتوزيعهم حسب بعض الخصائص الاجتماعية

لفهم سلوك المقترضين في عينة الدراسة، في هذا القسم نستعرض بعض خصائص المقترضين وتوزيعهم حسب بعض الخصائص الاجتماعية مثل الجنس والعمر والمستوى التعليمي والوضع الوظيفي. الشكل رقم (1) يبين أن عدد المقترضين من إجمالي العينة يبلغ حوالي ثلثين بنسبة 64%، مما يدل على انتشار القروض الاستهلاكية وسط عينة الدراسة.

**الشكل رقم (1): نسبة المقترضين من إجمالي العينة**

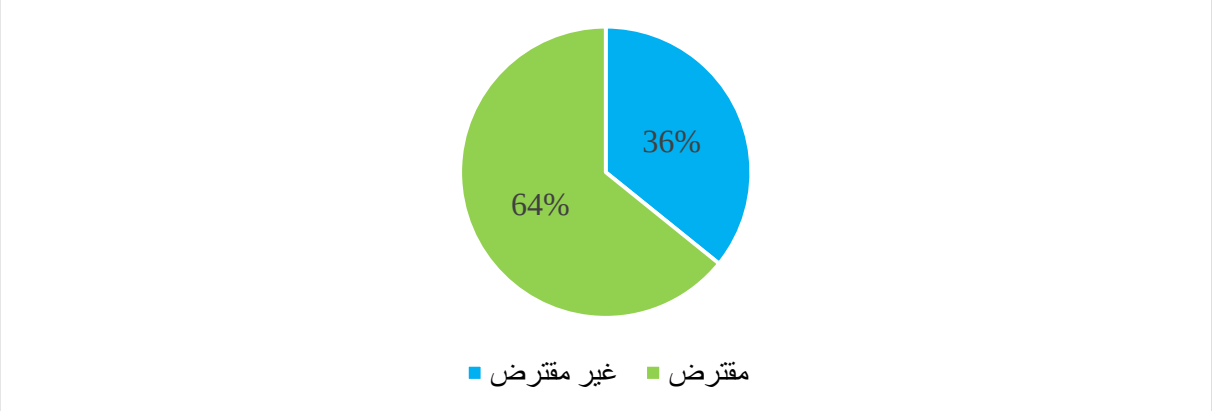


المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الاستبيان (2022-2023)

لمعرفة مدى انتشار القروض بين شريحة الذكور والإناث، يوضح الشكل رقم (2) انتشار الديون بصورة أكبر وسط شريحة الذكور مقارنة بالإناث. نلاحظ أن 80% من إجمالي الذكور المشاركين في عينة الدراسة مقترضين في الوقت الحالي، بينما بلغت نسبة الإناث المقترضات 56% من إجمالي عدد الاناث المشاركات في الدراسة. هذه النتيجة تدل علي أن الذكور أكثر ميلاً للاقتراض مقارنة بالنساء، مما يعني ارتفاع طلب الذكور للحصول على القروض، ويمكن تفسير ذلك بسبب وضعهم الوظيفي والاجتماعي. أيضاً، هذه النتيجة تعضد كثير من الدراسات السابقة التي تؤكد أن الرجال أكثر طلباً للقروض مقارنة بالنساء (هيرا، 1990؛ أوكسانين آخرون، 2015).

الشكل رقم (2): نسبة المقترضين حسب النوع الاجتماعي (%)

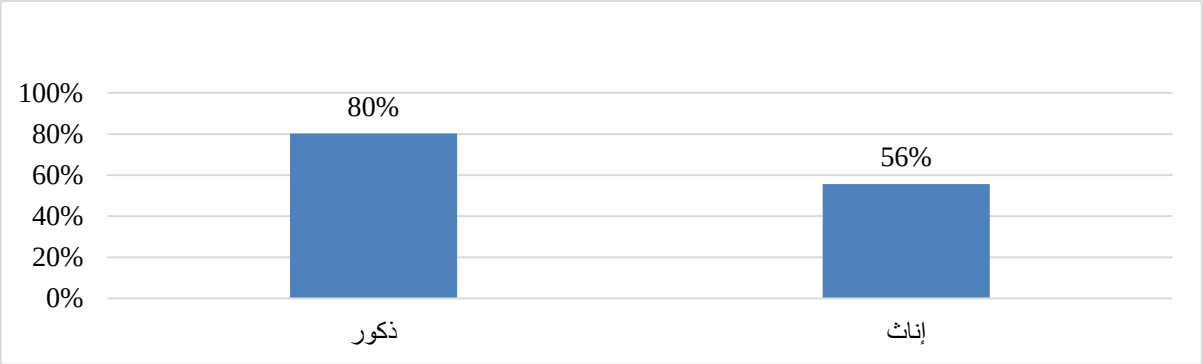


المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الاستبيان (2022-2023)

يستعرض الشكل رقم (3) نسبة المقترضين وفقاً لعمر المبحوث، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الحاصلين على قروض ضمن الفئة العمرية (30-39 سنة) و(40-49 سنة)، بنسبة بلغت 79% و74%، على التوالي. أيضاً يشير الجدول الى أن فئة الشباب (18-29 سنة) هم الأقل ميلاً للاقتراض بنسبة 43%، أما نسبة المقترضين من فئة كبار السن (اكثر من 50 سنة) بلغت حوالي 69%. عليه، يشير الجدول إلى ارتفاع نسبة المقترضين وسط الفئات العمرية الكبيرة، وهذا يتسق مع توافر فرص الاقتراض لهذه الأعمار بسبب وضعهم الوظيفي والاجتماعي.

**الشكل رقم (3): نسبة المقترضين حسب عمر المبحوث (%)**

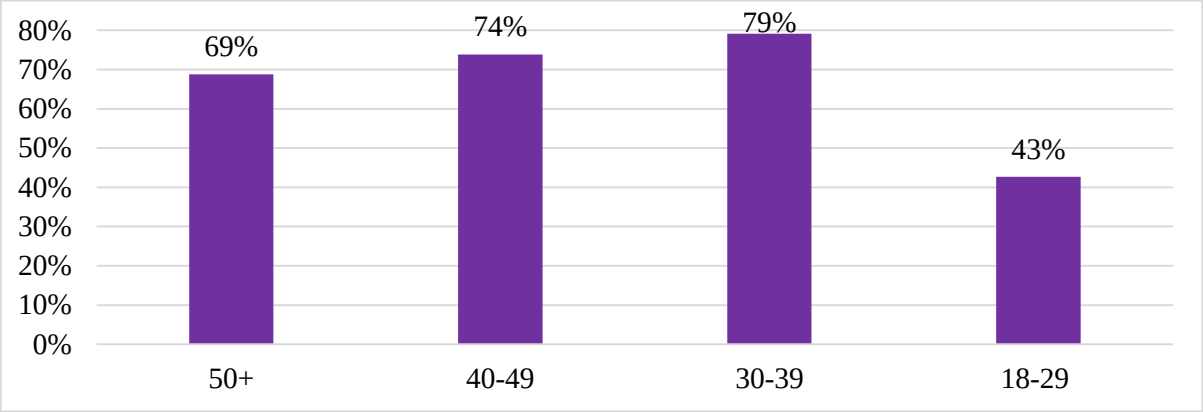


المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الاستبيان (2022-2023)

فيما يتعلق بانتشار الاقتراض حسب المستوى التعليمي، يوضح الشكل رقم (4) علاقة طردية بين حجم الاقتراض و المستوى التعليمي، حيث نلاحظ أن 82% من الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي مقترضين، بينما الذين مستواهم دون الجامعي هم الأقل اقتراضاً بنسبة 52%. هذا يدل على انتشار ظاهرة الاقتراض وسط الشرائح الأكثر تعليماً وتوظيفاً، وقد يفسر ذلك بسبب مستواهم الوظيفي والاقتصادي وتزايد فرص حصولهم على قروض من المؤسسات المالية مقارنة بالمجموعات الأقل تعليماً.

**الشكل رقم (4): نسبة المقترضين حسب المستوى التعليمي (%)**

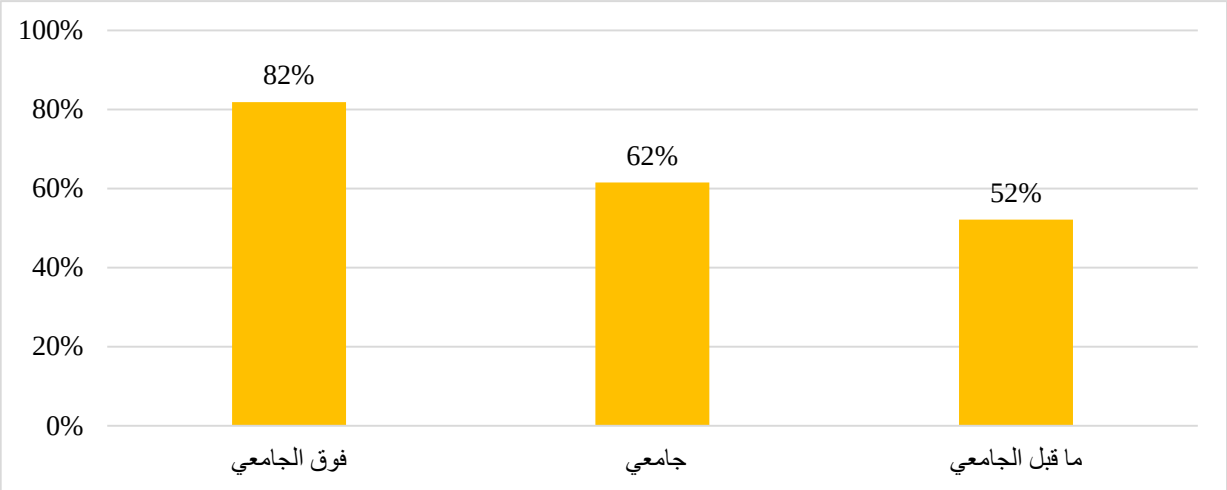


المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الاستبيان (2022-2023)

كذلك يبين الشكل رقم (5) نسبة المقترضين حسب الوضع الوظيفي، حيث يشير الجدول إلى أن الموظفين الحكوميين هم أكثر الشرائح اقبالاً على الاقتراض، حيث بلغت نسبة المقترضين وسط هذه الشريحة 81%. وفي المرتبة الثانية جاءت شريحة موظفي القطاع الخاص بنسبة 72%، وفي المرتبة الثالثة المتقاعدون بنسبة 63%. إن ارتفاع معدلات الاقتراض وسط موظفي الحكومة والقطاع الخاص يؤكد ارتباط الاقتراض بالمستوى الوظيفي، والدخل وتوافر فرص الحصول على القروض مقارنة بالشرائح الأخرى.

**الشكل رقم (5): نسبة المقترضين حسب الوضع الوظيفي (%)**

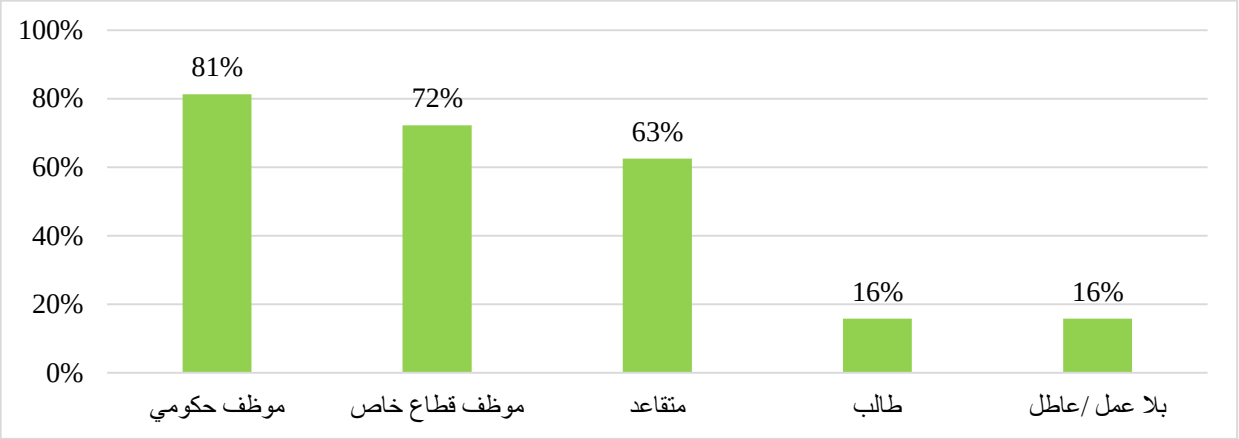


المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الاستبيان (2022-2023)

يبين شكل رقم (6) نسبة القروض وفقاً لحجم الأسرة مُعبر عنها بعدد الأفراد. نلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة المقترضين وسط الأفراد الذين ينتمون إلى الأسر الصغيرة الحجم (1-5 افراد) مقارنة بالأسر المتوسطة وكبيرة الحجم. يوضح الجدول أن 75% من الأشخاص الذين ينتمون إلى أسر صغيرة مقترضين مقارنة بنسبة 61% و45% في حالة الأسر المتوسطة وكبيرة الحجم. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الأسر الصغيرة الحجم يزيد طلبها للقروض بسبب ارتفاع احتياجاتها للسلع الاستهلاكية والغير معمرة مثل بناء منزل وشراء أثاث، بالإضافة إلى قلة عدد المعيلين. بينما في الأسر الكبيرة الحجم غالباً ما يكون هناك أكثر من عائل (شخص يحصل على دخل) مما يقلل اللجوء إلى الاقتراض.

شكل رقم (6): نسبة المقترضين حسب حجم الأسرة (عدد الافراد) (%)

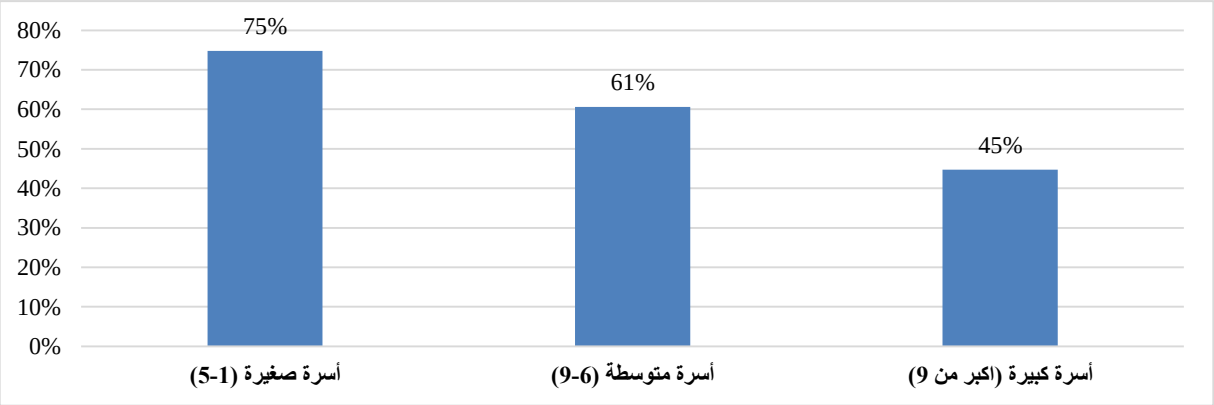


المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الاستبيان (2022-2023)

أخيراً، لمعرفة مجالات إنفاق القروض، الشكل رقم (7) يوضح أوجه استخدامات القروض، بالتركيز على المجموعات السلعية والخدمية الرئيسية. يوضح الجدول أن النسبة الأكبر من القروض تنفق في بناء المنازل بنسبة 41%، وتأتي في المرتبة الثانية النفقات على السلع غير المعمرة كالإنفاق على الطعام والملبس بنسبة 21%، وفي المرحلة الثالثة شراء الأثاث بنسبة 18%، وفي المرتبة الرابعة شراء السيارات الرفاهية بنسبة 9%، وفي المرتبة الخامسة والسادسة الإنفاق على السفر، والماركات والمجوهرات بنسبة 7% و3%، على التوالي.

الشكل (7): أوجه استخدامات القروض

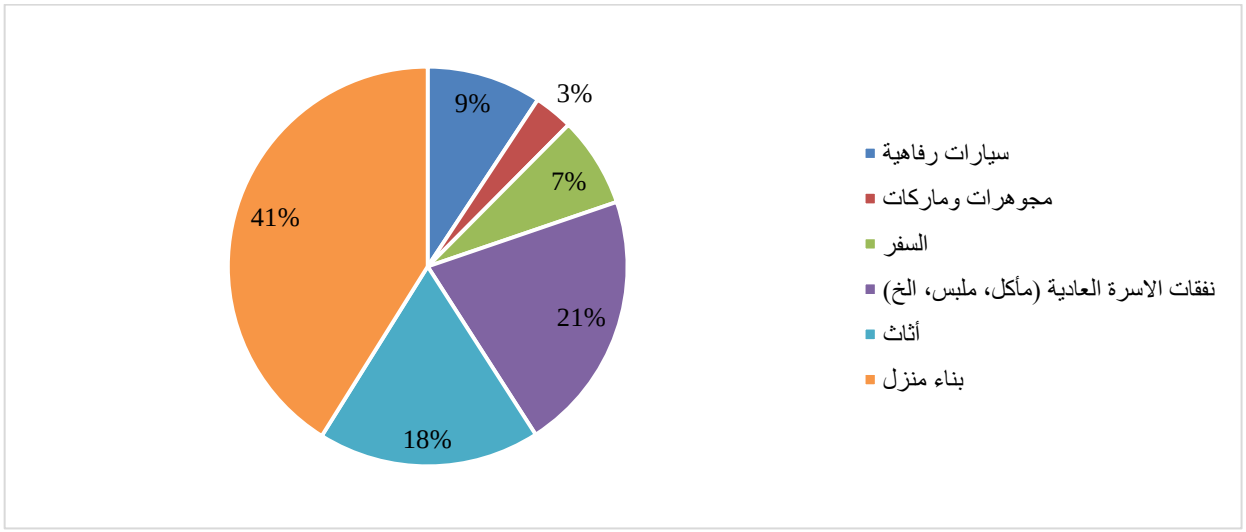


المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الاستبيان (2022-2023)

### 3.3. نتائج تحليل الانحدار

لتقدير نموذج الانحدار في المعادلة رقم (1) استخدمنا عدد من تقنيات التقدير شملت نموذج هيكمان، ونموذج بروبت وطريقة المربعات الصغرى العادية. كما أسلفنا في قسم المنهجية، لضمان عدم وجود أي تحيز في العينة استخدمنا أولاً طريقة هيكمان ذات المرحلتين[3]. أوضحت نتائج تقدير نموذج هيكمان عدم معنوية معامل التحديد مما يدل على عدم وجود

[3] معامل التحديد=0.023، بقيمة احتمالية= 0.980، مما يعني انها ليست ذات دلالة إحصائية. النتائج الكاملة لتقدير نموذج هيكمان متوفرة عند الطلب من الباحثين.

مشكلة تحيز في عينة الدراسة، وبالتالي قمنا بتقدير المعادلة رقم (1) بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم نموذج بروبت لأجل المقارنة.

قبل تقدير المعادلة قمنا بفحص النموذج بإجراء بعض الاختبارات القياسية للتحقق من خِلوه من المشاكل القياسية مثل مشكلة الارتباط الخطي المتعدد واختلاف التباين، وهي من الأكثر المشاكل شيوعاً في حالة البيانات المقطعية. أشارت نتائج اختبار تضخم التباين في ملحق رقم (2) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد، حيث جاءت كل قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من 10. كذلك بيّنت نتائج اختبار برويش-باقان ثبات التباين في النموذج.

أولاً، يستعرض الجدول رقم (2) نتائج تقدير المعادلة رقم (1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، باعتبار أن المتغير التابع هو حجم القرض الاستهلاكي مقوماً بالريال. توضح نتائج التقدير أن معلمات متغيرات الجنس والزواج ومتوسط الدخل الشهري موجبة وذات دلالة إحصائية، في حين أن معلمات حجم الأسرة، والإدارة المالية والمخاطر جاءت سالبة وذات دلالة إحصائية.

**الجدول رقم (2): نتائج تقدير نموذج الانحدار– طريقة المربعات الصغرى العادية**

| المتغير | المعلمة | الانحراف المعياري | قيمة اختبار (t) | قيمة P |
|---|---|---|---|---|
| العمر | 0.0424 | 0.0395 | 1.07 | 0.284 |
| النوع (ذكر=1) | 0.1939** | 0.0861 | 2.25 | 0.025 |
| متزوج | 0.2752*** | 0.0863 | 3.19 | 0.002 |
| حجم الاسرة | -0.1439** | 0.0565 | -2.55 | 0.012 |
| المستوى التعليمي | 0.0657 | 0.0677 | 0.97 | 0.333 |
| الدخل | 0.1612*** | 0.0464 | 3.47 | 0.001 |
| الإدارة المالية | -0.1245*** | 0.0409 | -3.04 | 0.003 |
| المادية | 0.0415 | 0.0406 | 1.02 | 0.308 |
| المخاطر | -0.0867** | 0.0415 | -2.16 | 0.038 |
| الحد الثابت | 0.2438 | 0.1957 | 1.25 | 0.214 |
| قيمة $R^2$ المعدلة | 0.63 | | | |
| اختبار LR $chi^2$ | 70.54 (0.000) | | | |

ثانياً، تم تقدير المعادلة رقم (1) باستخدام نموذج بروبت لأجل المقارنة والتحقق من جودة النتائج. تم اعتبار المتغير التابع متغيراً صورياً يشير الى حالة المستجيب من الاقتراض، حيث يأخذ الرقم 1 اذا كان الفرد مقترض وصفر غير ذلك. بمعنى أخر، استبدلنا المتغير الكمي في المعادلة رقم (1) بمتغير ثنائي (0،1). الجدول رقم (3) يستعرض نتائج نموذج بروبت. توضح نتائج التقدير أن معظم المتغيرات جاءت مطابقة للافتراضات القبلية ونتائج نموذج المربعات الصغرى العادية. يشير الجدول إلى أن النوع الاجتماعي والزواج ومستوى الدخل لهم تأثيرات إيجابية وذات دلالة إحصائية، بينما جاءت معلمات متغيرات حجم الأسرة والإدارة المالية سالبة ومعنوية.

**الجدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج بروبت**

| المتغير | المعلمة | الانحراف المعياري | قيمة اختبار (t) | قيمة P |
|---|---|---|---|---|
| العمر | 0.1081 | 0.1562 | 0.69 | 0.489 |
| النوع (ذكر=1) | 1.0431*** | 0.3544 | 2.94 | 0.003 |
| متزوج | 0.8208** | 0.3332 | 2.46 | 0.014 |
| حجم الاسرة | -0.5389** | 0.2284 | -2.36 | 0.018 |
| المستوى التعليمي | 0.2830 | 0.2848 | 0.99 | 0.32 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الدخل | 0.5916*** | 0.1880 | 3.15 | 0.002 |
| الإدارة المالية | -0.3260* | 0.1721 | -1.89 | 0.058 |
| المادية | 0.1476 | 0.1612 | 0.92 | 0.36 |
| المخاطر | 0.2473 | 0.1632 | 1.52 | 0.13 |
| الحد الثابت | -1.5170* | 0.7707 | -1.97 | 0.049 |
| قيمة $R^2$ المعدلة | 0.57 | | | |
| اختبار F | 10.90 (0.000) | | | |

## 4. مناقشة النتائج

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في طلب القروض الاستهلاكية في المجتمع القطري، باستخدام بيانات ميدانية جُمعت عن طريق الاستبيان. أوضحت نتائج التحليل الكمي أن حوالى ثلثي افراد العينة (بنسبة 64%) حصلوا على قروض استهلاكية خلال فترة الدراسة، مما يعني انتشار القروض الاستهلاكية في المجتمع القطري. كما بينت الدراسة أن 80% من الذكور في العينة تحصلوا على قروض استهلاكية، بينما بلغت نسبة انتشار القروض وسط الإناث حوالي 56%. هذه النتيجة تشير إلى أن الذكور هم الأكثر اقبالاً على طلب القروض الاستهلاكية مقارنة بالنساء، وهذا يُفسِّر الدور الأكبر للذكور في المجتمع باعتباره مجتمعاً تقليدياً يضطلع فيه الرجال بمعظم شؤون الصرف المنزلي. وهذه النتيجة ايضاً تتطابق مع دراستي هيرا (1990) واوكسانين وآخرون (2015) واللتان وجدتا أن الرجال هم الأكثر اقتراضاً مقارنة بالنساء. كذلك أوضحت الدراسة أن القروض الاستهلاكية تنتشر بصورة أكبر وسط الأعمار المتوسطة ( أكبر من 30 واقل من 50 سنة) مقارنة بالأعمار الصغيرة (أقل من 30 سنة) والكبيرة (أكبر من 50 سنة). يمكن تفسير هذه النتيجة بارتفاع الاستهلاك لهذه الشريحة بسبب ارتفاع معدل الاعالة، على عكس الفئات الصغيرة التي غالباً ما تكون في المراحل الأولية للحياة او كبار سن الذين يعيشون في أسر تحوي أكثر من عائل. كما أشارت الدراسة إلى ارتفاع نسبة القروض وسط الشرائح الأكثر تعليماً، حيث أظهرت النتائج أن 82% من الذين حصلوا على تعليم فوق الجامعي مقترضين مقارنة ب 62% و52% في مجموعة الذين أكملوا دراستهم الجامعية والذين لم يكملوا المرحلة الجامعية، على التوالي. من ناحية أخرى بيّنت نتائج الدراسة أن القروض الاستهلاكية تنتشر بصورة أكبر وسط الموظفين الحكوميين، حيث وجدنا أن 81% منهم حاصلين على قروض في وقت الدراسة مقارنة ب 71% للموظفين في القطاع الخاص. تشير هذه النتيجة إلى ارتباط القروض الاستهلاكية بالمستوى الوظيفي والتعليمي والاقتصادي. أخيراً، أشار التحليل الوصفي إلى أن القروض تنتشر بصورة أكبر وسط مجموعة الأسر صغيرة الحجم مقارنة بالأسر كبيرة الحجم، ويمكن تفسير ذلك بأن الأسر صغيرة الحجم غالباً ما تحوي عائل واحد، بالإضافة إلى تعدد نفقات الأسرة الصغيرة مثل تعليم الأبناء وبناء المنزل وتأثيثه مقارنة بالأسر الكبيرة التي يكون فيها أكثر من عائل، وهذا أيضاً يتسق مع العلاقة بين الإقراض من ناحية والعمر والتعليم ومن ناحية أخرى.

أشارت نتائج تحليل الانحدار باستخدام نموذج بروبت وطريقة المربعات الصغرى العادية إلى أن معظم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تلعب دوراً مهماً في الطلب على القروض الاستهلاكية. على وجه الخصوص، أوضحت النتائج أن معلمة متغير النوع موجبة ومعنوية، مما يعني أن الذكور أكثر ميلاً للحصول على القروض الاستهلاكية مقارنة بالإناث، وهذا يعضّد التحليل الوصفي. أيضاً، تتسق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة (هيرا، 1990؛ اوكسانين وآخرون، 2015). كذلك يوضح الجدول أن متغير الزواج موجب وذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن الأفراد المتزوجين أكثر طلباً للقروض مقارنة بغير المتزوجين. وهذا يمكن تفسيره بكثرة إنفاق المتزوجين واحتياجاتهم الأسرية مقارنة بغيرهم. أيضاً، تعضد هذه النتيجة ما توصلت اليه دراسة كل من هيرا (1990) ودوي وآخرون (2012)، وكذلك تؤيد هذه النتيجة الواقع باعتبار أن المتزوجين لديهم احتياجات استهلاكية أكثر مقارنة بغير المتزوجين. أيضاً، توصل تحليل المربعات الصغرى العادية إلى أن متغير الدخل له تأثر ايجابي وذو دلالة إحصائية، بحيث انه كلما زاد الدخل بنقطة واحدة، زاد الاقتراض بمعدل 0.16. قد تبدو هذه النتيجة غريبة ومخالفة لعدد من الدراسات السابقة مثل دراسة باترين وكوسما (2012)، لكنها تتسق مع دارسة مينق

وآخرون (2003) في إيطاليا، ودراسة خياط (2006) في السعودية والتان وجدتا أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض الاستهلاكية. يمكن تبرير هذه النتيجة في سياق أن الافراد ذو الدخل المرتفع تزيد احتياجاتهم وإنفاقهم الأسري بالإضافة إلى أن مستوى دخلهم المرتفع يساعدهم في الحصول على قروض أكثر من مؤسسات الاقتراض كالبنوك والمؤسسات المالية.

من ناحية أخرى أوضحت نتائج الانحدار أن متغير حجم الأسرة له أثر سلبي على القروض الاستهلاكية، بمعنى آخر كلما كبر حجم الأسرة كلما قل الطلب على القروض. هذه النتيجة تتوافق مع التحليل الوصفي السابق وعدد من الدراسات السابقة مثل دراسة دوي وآخرون (2012)، والتي تشير إلى أن الأسر صغيرة الحجم هي الأكثر اقبالاً على القروض مقارنة بالأسر كبيرة الحجم. بالإضافة الى ذلك، جاءت معلمة متغير الإدارة المالية سالبة، مما يشير إلى أنه كلما كان زاد مستوى المعرفة المالية وكان الفرد قادراً على إدارة شؤون إنفاقه وترشّيد استهلاكه، قل طلبه على القروض الاستهلاكية. تتوافق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة التي وجدت أن الإدارة المالية والوعي المالي من أهم العوامل المثبطة للاقتراض (مثل، أسميجيت، 2015؛ فينج وآخرون، 2019). أخيراً، جاءت معلمة متغير الشعور بالمخاطر المالية سالبة وذات دلالة إحصائية، مما يعني أن إحساس الفرد بالمخاطر المالية المرتبطة بالقروض يُخفّض الطلب عليها. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة برانتن (2022) التي أشارت إلى أن الأسر التي تتجنب المخاطر هي الأقل إقبالاً على طلب القروض مقارنة بالأسر التي تُحِب المخاطر.

## 5. الخلاصة

في ظل تنامي ظاهرة القروض الاستهلاكية في قطر، تبحث هذه الدراسة في العوامل المؤثرة في طلب الافراد للقروض الاستهلاكية. استخدمت الدراسة بيانات ميدانية جُمعت عن طريق الاستبانة من عينة شملت 246 مبحوثاً من الذكور والإناث، وغطت شرائح عمرية متعددة من المجتمع القطري، خلال الفترة من نوفمبر 2022 حتى فبراير 2023. تم تحليل البيانات من خلال نموذج الانحدار.

توصلت الدراسة إلى ارتفاع القروض الاستهلاكية وسط عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة المقترضين حوالي 63%، مما يشير إلى انتشار ظاهرة القروض الاستهلاكية في المجتمع القطري. أوضحت الدراسة أن الذكور أكثر ميلاً للاقتراض مقارنة بالإناث، الأمر الذي يمكن تفسيره باضطلاع الذكور بأمر الإنفاق استهلاكي وتزايد مسؤوليتهم في المجتمع. كذلك أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة الاقتراض وسط الشرائح الأكثر تعليماً ودخلاً، ومجموعة الموظفين الحكوميين. كما أن الأسر صغيرة الحجم هي الأكثر طلباً على القروض مقارنة بالأسر كبيرة الحجم.

بيّنت نتائج تحليل الانحدار ان بعض العوامل الاقتصادية والديموغرافية تلعب دوراً مهماً في الطلب على القروض الاستهلاكية. وبصورة أكثر تحديداً، تشير النتائج إلى أن متغيرات الجنس، والحالة الزواجية ومتوسط الدخل تؤدي دوراً ايجابياً ومهماً في الطلب على القروض الاستهلاكية، بمعنى أن الذكور المتزوجين وذو الدخل المرتفع هم الأكثر إقبالاً على القروض. وهذا يشير إلى أهمية العامل الاجتماعي والاقتصادي، حيث تنتشر القروض وسط الشرائح الأعلى دخلاً. ومن ناحية أخرى توصلت الدراسة إلى أن حجم الاسرة والإدارة المالية وتوقع المخاطر المالية تؤثر سلباً على طلب القروض، مما يعني أن الأفراد الذين ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم ويحسنون إدارة اموالهم ويتجنبون المخاطر المالية يكونون أقل ميلاً لطلب القروض الاستهلاكية.

بناء على النتائج أعلاه تقترح الدراسة عدد من التوصيات لضبط ظاهرة القروض الاستهلاكية ومن ثم تجنب آثارها الاقتصادية بهدف توجيه الموارد بصورة مثلى وتحقيق رفاهية الأجيال القادمة. عليه توصي الدراسة بالأتي:

- ضرورة التوعية المجتمعية بمخاطر التوسع في القروض وحث الناس على تقليل الاستهلاك الكمالي بهدف تجنب الوقوع في براثن الاقتراض وآثاره السلبية.

– إشاعة ثقافة الإدارة المالية وسط المجتمع من خلال المؤسسات التعليمية ودور العبادة بهدف تقيل الاقتراض السالب وعدم السداد.

– حث المؤسسات المالية على تقييد التمويل وفرض شروط مقيدة منعاً للاقتراض غير المرشّد، ما عدا الأسباب الملحة والعاجلة بهدف تقليل الوقوع في القروض.

– توجيه الائتمان والموارد المالية للنشاطات المنتجة.

رغم أهمية هذه الدراسة باعتبارها أول محاولة لتحديد العوامل المؤثرة في القروض الاستهلاكية في قطر، هناك بعض النواقص نقترح أن تضطلع البحوث المستقبلية بإكمالها. اولاً، اعتمدت الدراسة على طريقة الاستبانة الالكترونية كآلية لجمع البيانات بسبب جائحة كورونا وقلة ميزانية البحث، إلا أنه يعاب عليها عدم امكانية تسجيل كل الملاحظات وكذلك عدم تحديد هوية المستجيبين. عليه نقترح أن تستخدم البحوث المستقبلية طريقة المقابلة وجها لوجه في ملئ الاستبيان وأن تغطى عينة أكبر حجماً. ثانياً، هناك عوامل اخرى يمكن أن تؤثر في القروض الاستهلاكية مثل الثروة والطبقة الاجتماعية لم تغطيها الدراسة، فمن الممكن التركيز عليها من جانب الدراسات المستقبلية. أخيراً، انحصرت هذه الدراسة على المواطنين القطريين فقط، فمن المفيد أن تتناول الدراسات المستقبلة عينة موازية من المقيمين بهدف المقارنة ومعرفة سلوك الاقتراض وسط كل الشرائح السكانية في دولة قطر.

**الإحالات والمراجع:**


1. Alsemgeest, L. (2015). Arguments for and against financial literacy education: where to go from here?. International Journal of Consumer Studies, 39(2), 155-161.
2. Ando, A., & Modigliani, F. (1963). The" life cycle" hypothesis of saving: Aggregate implications and tests. The American economic review, 53(1), 55-84.
3. Balmer, N., Pleasence, P., Buck, A., & Walker, H. C. (2006). Worried sick: the experience of debt problems and their relationship with health, illness and disability. Social Policy and Society, 5(1), 39-51.
4. Branten, E. (2022). The role of risk attitudes and expectations in household borrowing: evidence from Estonia. Baltic Journal of Economics, 22(2), 126-145.
5. British journal of politics and international relations, 11(3), 382-399.
6. de Matos, C. A., Vieira, V., Bonfanti, K., & Mette, F. M. B. (2019). Antecedents of indebtedness for low-income consumers: the mediating role of materialism. Journal of Consumer Marketing.
7. Dobbie, W., & Song, J. (2015). Debt relief and debtor outcomes: Measuring the effects of consumer bankruptcy protection. American economic review, 105(3), 1272-1311.
8. Durkin, T. A., & Jonasson, Z. (2002). An empirical evaluation of the content and cycle of financial reporting: The case of consumer credit. Monograph, Georgetown University Credit Research Center.
9. Duy, V. Q., D'Haese, M., Lemba, J., & D'Haese, L. (2012). Determinants of household access to formal credit in the rural areas of the Mekong Delta, Vietnam. African and Asian studies, 11(3), 261-287.
10. Feng, X., Lu, B., Song, X., & Ma, S. (2019). Financial literacy and household finances: A Bayesian two-part latent variable modeling approach. Journal of Empirical Finance, 51, 119-137.
11. Fisher, I. (1930). Theory of interest: as determined by impatience to spend income and opportunity to invest it. New York, NY: MacMillan.
12. Friedman, M. (1957). A Theory of the Consumption Function. Princeton University Press.
13. Garriga, C., & Hedlund, A. (2020). Mortgage debt, consumption, and illiquid housing markets in the great recession. American Economic Review, 110(6), 1603-34.

14. Heckman, J. J. (1979). Sample selection bias as a specification error. Econometrica: Journal of the econometric society, 153-161.
15. Hira, T. K. (1990). Changes in factors influencing consumer debt among Scottish families, 1984—1987. Journal of Consumer Studies & Home Economics, 14(2), 165-175. https://doi.org/10.1111/j.1470-6431.1990.tb00045
16. Ismail, S., Othman, R., Kamalrulzaman, S. N. H., Jahya, A., Idris, N. H., Zaitun, S., & Izren, F. (2013, April). Determinants of Personal Loans Borrowing: An Empirical Study. In Symposium on Business, Engineering and Industrial Applications.
17. Livingstone, S. M., & Lunt, P. K. (1992). Predicting personal debt and debt repayment: Psychological, social and economic determinants. Journal of Economic Psychology, 13(1), 111–134. https://doi.org/10.1016/0167-4870(92)90055-C
18. Manrique, J., & Ojah, K. (2004). Credits and non-interest rate determinants of loan demand: a Spanish case study. Applied Economics, 36(8), 781-791.
19. Matos, C. A. D., Vieira, V., Bonfanti, K., & Mette, F. M. B. (2019). Antecedents of indebtedness for low-income consumers: the mediating role of materialism. Journal of Consumer Marketing, 36(1), 92-101.
20. Meng, X., Hoang, N. T., & Siriwardana, M. (2013). The determinants of Australian household debt: A macro level study. Journal of Asian Economics, 29, 80-90.
21. Modigliani, F., & Brumberg, R. (1955). Utility analysis and the consumption function: An interpretation of crosssection data. In K. K. Kurihara (Ed.), The life cycle hypothesis of saving twenty years later. Post Keynesian Economics (pp. 388–436). George Allen and Unwin.
22. Oksanen, A., Aaltonen, M., & Rantala, K. (2015). Social determinants of debt problems in a Nordic welfare state: A Finnish register-based study. Journal of consumer policy, 38(3), 229-246.
23. Pattarin, F., & Cosma, S. (2012). Psychological determinants of consumer credit: the role of attitudes. Review of Behavioural Finance.
24. Shen, S., Sam, A.G. and Jones, E. (2014), "Credit card indebtedness and psychological well-being over time: empirical evidence from a household survey", Journal of Consumer Affairs, Vol. 48 No. 3, pp. 431-456.
25. Sweet, E., Nandi, A., Adam, E. K., & McDade, T. W. (2013). The high price of debt: Household financial debt and its impact on mental and physical health. Social science & medicine, 91, 94-100.
26. Turunen, E. and Hiilamo, H. (2014), "Health effects of indebtedness: a systematic review", BMC Public Health, Vol. 14 No. 1, p. 489.
27. Warth, J., Puth, M. T., Tillmann, J., Porz, J., Zier, U., Weckbecker, K., & Münster, E. (2019). Over-indebtedness and its association with sleep and sleep medication use. BMC public health, 19(1), 1-15.

28. البنك الدولي (2022). مؤشرات التنمية الدولية، تم الوصول بتاريخ 2022/9/2. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
29. خياط، محمد نجيب غزالي. (2006). دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة: دراسة اقتصادية قياسية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الإقتصاد والإدارة، مج 20، ع 1، 3 – 31. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/71140
30. رؤية قطر الوطنية 2030. (2008). تم الاسترداد من https://www.diwan.gov.qa/about-qatar/qatar-national-vision-2030?sc_lang=ar-QA
31. مصرف قطر المركزي (2022). النشرات الإحصائية الفصلية، تم الوصول بتاريخ 2022/12/12. http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx

الملاحق:

**ملحق رقم (1): تطوّر القروض الاستهلاكية بالمليون ريال نهاية العام (2000-2021)**

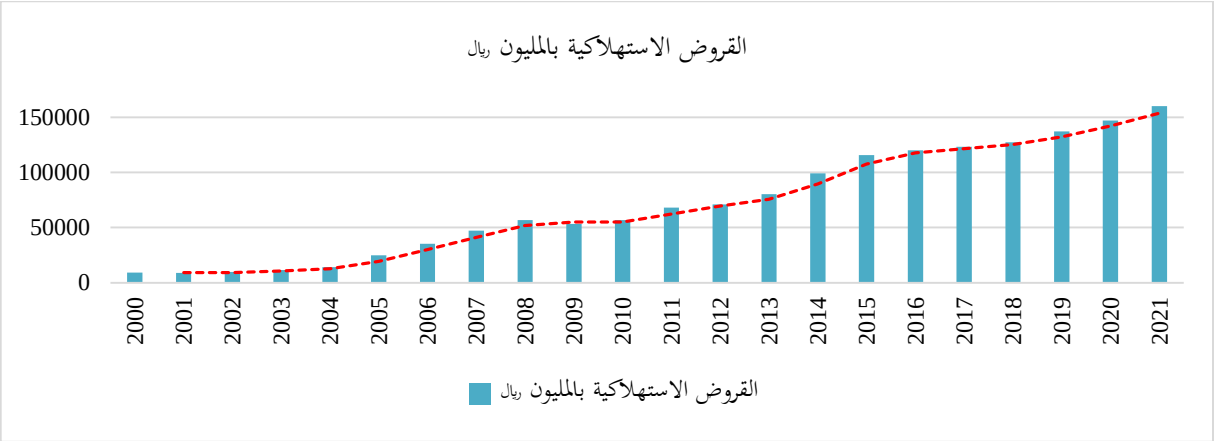


المصدر: مصرف قطر المركزي (النشرة الإحصائية الفصلية)

**ملحق رقم (2): اختبار تضخم التباين**

| المتغير | VIF | VIF/1 |
|---|---|---|
| الدخل | 1.39 | 0.718952 |
| المستوى التعليمي | 1.22 | 0.820255 |
| النوع الاجتماعي | 1.15 | 0.867194 |
| العمر | 1.15 | 0.869511 |
| الزواج | 1.13 | 0.885368 |
| المخاطر | 1.08 | 0.927837 |
| المادية | 1.08 | 0.929989 |
| الإدارة المالية | 1.07 | 0.935440 |
| حجم الاسرة | 1.05 | 0.956013 |
| متوسط VIF | 1.15 | |